

Distr.
GENERALS/21978
3 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

مجلس الأمن



DEA 5 1990

رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم وثيقتين تتعلقان بنقل نفط خام من الناقلة العراقية "المستنصرية" إلى ظهر السفينة "ميرamar" المسجلة في بينما وذلك في أعلى البحار على مسافة ١٥٠ ميلاً بحرياً من الشواطئ الكويتية.

وقد أبلغت حكومة بينما السلطات المختصة بنشاط السفينة "ميرamar" هذا ، وذلك كي تتخذ تدابير لضمان الالتزام بدقة بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦ (١٩٩٠) الذي تؤيده بينما .

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفيها وثيقة من
وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سيسار بيريرا بورغوس

السفير

الممثل الدائم

المرفق

[الأصل : بالاسبانية]

رسالة مؤرخة في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ وموجهة
إلى المديرة العامة لشؤون المنظمات والمؤتمرات
الدولية من مدير الإدارة القنصلية وشئون التصديقات
بشأن قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)

أرسل إليكم رفق هذه الرسالة ، للعلم واتخاذ الإجراء اللازم ، المذكورة رقم ١٧٦ الواردة من مقارنة الولايات المتحدة والمتعلقة بنقل نفط خام من تاقلة عراقية إلى سفينة بنمية .

وقد أبلغت إدارة البحرية بما هو مذكور أعلاه لاتخاذ التدابير الكفيلة بتجنب تكرار هذه الواقع .

(توقيع) بنجامين أورينخويلا
مدير الإدارة القنصلية وشئون التصديقات

ضريبة

[الأصل : بالإنكليزية]

مذكرة مؤرخة في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ ووجهة
من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بيتا إلى
وزارة العلاقات الخارجية لبيتا

تهدي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية تحياتها إلى وزارة العلاقات الخارجية لجمهورية بيتا وتود أن تبلغ الوزارة بأن السفينة "ميرامار" المسجلة في بيتا ، والتي تملكها شركة "سيريكي" ، بينما ، تقوم حاليا باستلام نفط الخام عراقي من السفينة العراقية "المستنصرية" في أعلى البحار ، وذلك على مسافة ٢٥٠ ميلا بحريا ، تقريبا ، عن الشواطئ الكوبية (الموقع ٧٨٧٠٠٢٢٢٠) .

والنفط الخام الجاري تقله من السفينة العراقية إلى السفينة "ميرامار" كان قد صدر قبل تطبيق الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة . وعلى هذا فإن قبول النفط الخام لا يتعارض مع أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ (١٩٩٠) . غير أن القيام بعد ٦ آب / أغسطس بسداد أية مدفوعات أو التعويض ، بما في ذلك آخر ، مقابل النفط من شأنه أن يشكل انتهاكا للأحكام المتصوّر عليها في الفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، التي تكرر فيما يلي نصها لتسهيل الرجوع إليها :

"... تمنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لآية مشاريع تجارية أو صناعية أو لآية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت ، و ... تمنع رعاياما وأي أشخاص داخل أقاليمها من إخراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام ، بأية طريقة أخرى ، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة ، أو لآي من مشاريعها ، ومن تحويل أية أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت ..." .

وبالتالي إلى أحكام هذا القرار ، تتطلب السفارة إلى حكومة جمهورية بيتا أن تبذل قصارى جهدها لضمان عدم قبول السفينة "ميرامار" المسجلة في بيتا النفط الخام من السفينة العراقية "المستنصرية" ما لم يتقرر أن هذه العملية لن تسفر ، سواء بطريقه مباشرة أو غير مباشرة ، عن نقل موارد مالية إلى العراق بما يشكل انتهاكا للجزاءات المذكورة أعلاه .
